موقف مصر
إزاء بعض مشاكل شبه الجزيرة العربية
فى الستينات من القرن التاسع عشر

أتسم القرن التاسع عشر بالثورات العديدة التى قامت فى أجزاء متفرقة من الإمبراطورية العثمانية ضد الحكم العثمانى والسيطرة العثمانية نتيجة لفساد النظم العثمانية ولضعف سلطة الباب العالى . ومن هذه الثورات ثورة العسير التى نشأت لاضطراب الأمور فى اليمن والحجاز . وقد استعان السلطان العثمانى بوالى مصر فى إخماد تلك الثورة ، ووجدت تلك الدعوة ترحيبا كبيرا من قبل والى مصر إسماعيل أملا فى إحياء السياسة العربية التى سارت عليها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

فاشتراك مصر فى القضاء على تلك الثورة يعتبر من وجهة النظر المصرية تتمة للسياسة العربية التى وضعت أسسها من قبل . ولذا لا يستطيع الباحث أن يتفهم سياسة مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إزاء ما يجرى فى شبه الجزيرة العربية من أحداث ما لم يرجع إلى الوراء بضع قرون ليلم إلمامة سريعة بالسياسة التى اتبعتها كل من مصر والدولة العثمانية بإزاء تلك المنطقة العربية من العالم .

بدأ اهتمام العثمانيين بالسيطرة على سواحل البحر الأحمر بعد احتلالهم لمصر مباشرة عام ١٥١٧ م . ويرجع هذا الاهتمام — إلى حد كبير — إلى محاولتهم معالجة أهم المشاكل السياسة والاقتصادية التى واجهتها مصر منذ أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر .

كان على الدولة العثمانية إذاً أن تدافع النفوذ البرتغالى المتغلغل فى المحيط الهندى والجزء الجنوبى من البحر الأحمر . ووجد العثمانيون أن من واجبهم القيام بعمل حاسم لوقف التيار البرتغالى ، لانقاذ العالم الإسلامى من هذا الخطر الصليبى المتعصب ، حماية للقوى الإسلامية فى الهند من أن تحطم ، ومحافظة على الولايات العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من أن تنتزَع السيطرةُ على التجارة الشرقية من أيديها . هذا فضلا عن الفائدة الكبيرة التى تعود على الدولة العثمانية من القضاء على قوة البرتغاليين ومن بسط سيطرتها على الطريق التجارى القديم ، واستعادة أهميته السابقة كطريق تجارى هام بين الشرق والغرب .

ومن ثَم بدأ الأتراك العثمانيون يتطلعون إلى الاستيلاء على السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية ، ووَضْعِ أيديهم على المراكز العربية التجارية الواقعة على ساحل البحر الأحمر الغربى مثل هرر وسواكن ومصوع حتى لا يمكنوا البرتغاليين من توطيد أقدامهم فى تلك المناطق .

وكان الحجاز أسبق هذه الأقطار إلى الدخول فى حظيرة الدولة العثمانية بعد أن دالت دولة المماليك فى مصر . ولم يجد شريف مكة غضاضة فى أن يتقدم بفروض الطاعة والولاء للسيد الجديد (السلطان سليم) بمصر ، ليضمن بذلك بقاءه فى منصبه وليتمتع بالحماية العثمانية ضد اعتداء البرتغاليين .

وإذا ما اتجهنا إلى الطرف الجنوبى لشبه الجزيرة العربية نجد أمارة اليمن حيث كانت خاضعة لحكم الأئمة الزيديين ، وكان أمراء المماليك فى مصر يدعون لأنفسهم شيئا من السيادة على اليمن نظرا لسيطرتهم على إقليم الحجاز . وقد وجد هؤلاء المماليك فى الضغط البرتغالى على اليمن فرصة سانحة لتدعيم نفوذهم فى تلك البلاد ، فأرسلوا إليها قوة حربية كبيرة بحجة الدفاع عن كيانها ضد الغزو البرتغالى المتوقع . وظلت تلك القوة الحربية قائمة إلى سقوط دولة المماليك حيث أُخرجت منها عنوة . وبذلك أصبحت

اليمن مطمعا لقوتين جديدتين هما : قوة العثمانيين وقوة البرتغاليين ، إلى أن تمكن العثمانيون من أن يكون لهم الغلبة في النهاية وأن يسيطروا على اليمن بعد حملات متعددة وتضحيات جسيمة . وبالرغم من ذلك لم يستطع الأتراك العثمانيون البقاء فيه فاضطروا إلى الانسحاب سنة ١٦٣٥ .

أما عن الإمارات العربية الواقعة على الخليج الفارسى فقد خضعت للسيطرة العثمانية ، ولكنها كانت فى واقع الأمر سيطرةً اسمية ، وظلت السلطةُ الفعلية فى أيدى أمرائها ومشايخها المحليين .

من هذا العرض الموجز لحركة التوسع العثمانى فى شبه الجزيرة العربية لمواجهة الضغط البرتغالى نجد أن العثمانيين قد اضطروا إلى الاهتمام بالعالم العربى وبالمشاكل العربية ، وأن يكونوا لأنفسهم سياسة عربية خاصة إزاء تلك المناطق .

وباستيلاء العثمانيين على الحجاز اتخذوا من جدة قاعدة لحكم هذا القطر العربى (وأطلقوا عليه اسم ولاية الحبش) ، وأقاموا بها واليا تركيا برتبة الباشوية ويخضع لسلطته شريف مكة . وظلت الصلة التي تربط مصر بالحجاز تتمثل فى بعثة الحج المصرية وفى الأموال والغلال التى ترسلها مصر سنويا إلى الأراضى المقدسة . واستمر الحجاز خاضعا لحكم الأتراك العثمانيين إلى أن استولى عليه الوهابيون في عام ١٨٠٢ م .

وعندما عجزت الدولة العثمانية عن استرداد الحجاز من أيدى الوهابيين ، لجأت إلى محمد على والى مصر ، للاستعانة به فى القضاء على الحركة الوهابية وانتزاع معظم مناطق شبه الجزيرة العربية من أيديهم . واستطاعت مصر بعد جهود كبيرة من السيطرة على الحجاز فى عام ١٨١٩ ؛ ووضع سياسة عربية خاصة بها لحكمه وإدارة شئونه . وتهدف تلك السياسة إلى الاستقلال بحكم تلك البلاد وإخضاعها للحكم المصرى المباشر بعيدا عن تدخل الدولة العثمانية صاحبة السيادة . وبذلك أصبح لمصر منزلة سامية لدى الشعوب الإسلامية نتيجة لسيطرتها على الحرمين الشريفين .

وقد حاول محمد على بعد أن استتب له الأمر فى الجزيرة العربية أن يتجه بفتوحاته شرقا نحو الخليج الفارسى وجنوبا صوب اليمن ، ولكن الحكومة الإنجليزية حذّرته من المضى فى هذا السبيل ، وبادرت باحتلال عدن سنة ١٨٣٩ . فلم يجد محمد على بدا — تحت ضغط الحكومة الإنجليزية — من الانكماش داخل شبه الجزيرة العربية ، إلى أن استطاعت إنجلترا فى عام ١٨٤٠ — القضاء على الحكم المصرى فى شبه الجزيرة العربية وأن تعيد إليها الحكم العثمانى مرة ثانية .

وكان لفشل حركة محمد على فى تكوين إمبراطورية عربية والاستقلال عن الباب العالى صداه العميق لدى الحكومة العثمانية التى لم تتردد فى استغلال تلك الفرصة فى تشديد قبضتها على البلاد العربية الخاضعة لحكمها . فأقامت بالحجاز إلى جوار الوالى العثمانى وشريف مكة ، قوةً عثمانية كبيرة لتوطيد النفوذ العثمانى فى تلك البلاد . ونجح العثمانيون — إلى حد بعيد — فى تدعيم سلطانهم على الحجاز نتيجة لانتهاجهم تلك السياسة الجديدة .

وظلت مصر منذ الفترة التى اعقبت عام ١٨٤٠ بعيدة عن مسرح السياسة فى الحجاز ، ولا يربطها بهذا القطر الشقيق سوى ما سبق أن أشرنا إليه من إرسال الصدقات والغلال إلى فقراء الحجاز كل عام . واستمر الوضع على هذا النحو إلى عام ١٨٦٣ حيث حدثت بعض الاضطرابات فى اليمن والحجاز ضد الحكم التركى ، وتجمعت قبائل العسير تحت راية أميرهم محمد بن عائض محاولة الاستيلاء على منطقة تهامة وتهديد الأراضى الحجازية . وقد شجع النجاح الذى أحرزته تلك القبائل على مقاومة السلطات التركية الحاكمة التى أزعجها هذا الانتصار . وتخرج موقف متصرف الحديدة التركى (على ياور باشا) ، وطلب النجدة من عزت حقى باشا حاكم عام الحجاز . وكان مجىء القوات التركية كافيا لانسحاب القبائل الثائرة عن الحديدة واعتصامها فى المناطق الجبلية

المجاورة لها والتى تبعد عنها مسافة تتراوح بين ثمانية وعشرة فراسخ .

ولم ينته خطر الثوار بهذا الانسحاب ، إذ ظلوا يسيطرون على بعض المناطق الحصينة على الساحل والتى مكنتهم من مطاردة السفن التجارية المارة بمحاذاة ساحل عسير ، والاستيلاء على ما بها من متاجر[1] . وكان على السلطات التركية الحاكمة فى الحجاز والتى تتمثل فى عزت حقى باشا الوالى العثمانى والشريف عبد الله حاكم مكة أن تقضى على تلك الثورة . ولكن نظرا لعدم تحديد اختصاص كل من الرجلين المسئولين تحديدا دقيقا ، حاول كل منهما أن يفتئت على سلطة الآخر ، فكثر الاحتكاك بين هاتين الشخصيتين الكبيرتين . وساعد على ذلك الكراهيةُ المتبادلةُ بين الطرفين ، فعزت باشا كان يمثل العصبيةَ التركيةَ الحاكمة ، والشريف عبد الله يمثل العصبية العربية المحكومة . وأدى ذلك فى النهاية إلى عدم القيام بعمل إيجابى مشترك لإخماد تلك الفتنة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد تحرج موقف شريف مكة عندما كلفه الباب العالى بالقضاء على ثورة قبائل عسير ، وذلك لأن تلك القبائل كانت من أهله وعشيرته . بل إنه كان على العكس من ذلك يحرضهم سرا على الثورة ضد الحكم العثمانى .

لهذه الأسباب مجتمعة لم تستطع السلطات التركية الحاكمة فى الحجاز القيام بعمل إيجابى حاسم للقضاء على الثورة . فلجأ الباب العالى إلى والى مصر (إسماعيل) للاستعانة به فى إخضاعها . ولما كان والى مصر يسعى فى ذلك الوقت للحصول على فرمان من الباب العالى بجعل ولاية مصر وراثية فى أكبر أبنائه ، رحب بتلك الدعوة إرضاء للسلطان العثمانى من جهة ، وأملا فى إحياء سياسة مصر العربية من جهة ثانية . ومن ثم فقد أعدت مصر قوة حربية قوامها ٥٤٤٤ جنديا من المشاة والفرسان

---

(١) T. Douin; Hist. du Règne du Khedive Ismail. T. I. p.316

الباشبوزق (غير النظاميين) مزودة بأربعة مدافع جبلية تحت قيادة إسماعيل صادق بك ، وتمثل تلك القوة طليعة القوات المصرية المرسلة للأراضى الحجازية . وأبحرت تلك القوة فى ٣ يونية سنة ١٨٦٤ من ميناء السويس على الباخرة الحديدة متجهة إلى جدة .

على هذا النحو كان تدخل مصر فى المسائل العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهو يشبه — إلى حد كبير — تدخلها فى شئون شبه الجزيرة العربية فى عهد محمد على ، حينما استعان به السلطان العثمانى على إخضاع الثورة الوهابية . ولكن والى مصر (إسماعيل) لم يكن على استعداد لأن يقدم تضحيات كبيرة كتلك التى قدمها محمد على ، ثم يكون شأنه فى النهاية شأنَ جده من قبل . ولهذا فقد آثر سياسة اللين ، وعدم المخاطره بالدخول فى حرب ضد الثوار بأية حال من الأحوال ، مع بذل كل المساعى الممكنة للوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين .

وقد نجحت مصر فى اقناع المسئولين بحكومة الآستانة بوجهة نظرها فى حسم النزاع بالطرق الودية ، وفى الحصول على موافقة الباب العالى على تلك السياسة(١) ، وخصوصا بعد أن أظهر الثوار ميلا للتفاهم والدخول فى طاعة الدولة العثمانية حقنا للدماء وحفظا للأموال والممتلكات(٢) .

كما حاول الشريف عبدالله من جهة أخرى ، أن يسير على سياسة خاصة تحظى برضاء الطرفين المتنازعين ، وتتلاءم — فى نفس الوقت — مع مركزه الدقيق كحاكم عربى . فهو من الناحية الرسمية يعتبر أحدَ موظفى الدولة العثمانية ، ويدين بالطاعة والولاء للسلطان . ومن جهة أخرى فهو يرتبط بصلة الدم بقبائل عسير ، فهم أهله وعشيرته . فازاء هذا الموقف الدقيق ،

---

(١) محفظة سايرة « تركى » من الجناب العالى إلى صاحب العزة قومندان العساكر المصرية بالحجاز وثيقة بدون رقم فى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٨٢ (أغسطس سنة ١٨٦٥) .

(٢) دفتر ٢١ عابدين من الجانب العالى إلى كامل بك القبوكتخدا . وثيقة رقم ٣٧ فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٨١ (مايو سنة ١٨٦٥) .

حاول الشريف عبد الله أن يحتفظ بتوازنه بين الطرفين ، وألا يقوم بأى عمل يعرضه لغضب الباب العالى ، أو لاتهامه بالخيانة من قبل أهله وعشيرته[1] ولهذا السبب أخذ الشريف عبد الله يسوف فى اتخاذ موقف حاسم إزاء الثوار ريثما يتمكن من الوصول إلى اتفاق مرض مع أمير عسير عن طريق المفاوضات .

كان هناك إذن اتفاق فى الهدف بين سياستى كل من والى مصر وشريف مكة بإزاء الثوار ، وأن اختلفت الشخصيتان فى الغاية التى يسعى كل منهما إلى تحقيقها . فكلا الرجلين كان يعمل جاهدا من جانبه لاظهار تفوق نفوذه وسيطرته على الموقف فى الحجاز . ومن هنا نشأت المنافسه الشديده بينهما .

وعما زاد الثورة اشتعالا إنضمام ثلاث قبائل عربية كبيرة كانت تقيم بالقرب من الطائف إلى الثوار بعد أن خضعت تلك القبائل فترة طويلة من الزمن لحكومة الحجاز ، فأصرت السلطات التركية على عودتها . واتخذت التدابير اللازمة لارجاعها بالقوة إلى حظيرة العثمانيين ، فاجتمع مجلس عسكرى ضم اسماعيل صادق بك قائد الحامية المصرية والشريف عبد الله وعزت حقى باشا حاكم عام الحجاز ، وبعض الضباط العظام لبحث الموقف ووضع الخطط الحربية الكفيلة بقمع الفتنة . وقد استقر رأى المجلس العسكرى على ابعاد القوات المصرية والعثمانية إلى بلدة قنفذه لاتخاذها مركزا أماميا للعمليات الحربية ضد الثوار[2] .

وفى ١٢ أغسطس سنة ١٨٦٤ خرج شريف مكة على رأس ٢٥٠٠ من الفرسان الباشبوزق والمشاه والمدفعية متخذا الطريق البرى المؤدية إلى قنفذه من ناحية الشرق حيث تتجمع القوات المصرية والعثمانية قبل بدء الهجوم . ولحقت به أيضا قوة حربية أخرى من فرسان الباشبوزق قوامها ١٨٠٠

---

(١) Aff: Etrang. Corr. polit. S. Marie au Min stre No. 7 Djeddah 12 Oct. 1865.

(٢) اسماعيل سرهنك : حقائق الإخبار ج ٢ ص ٢٩٤ .

فارس[1] . بينما سارت قوة حربية ثالثة تحت قيادة أخى شريف مكة لدخول قنفذه من ناحية الغرب . فأصبحت جملةُ القواتِ الزاحفةِ على عسير حوالى ٨٥٠٠ مقاتل تحت قيادة الشريفين ؛ منها ٢٥٠٠ مقاتل تحت قيادة الشريف عبد الله و ١٨٠٠ مقاتل تحت قيادة أخيه و ٤٢٠٠ جندى مصرى تحت قيادة اسماعيل صادق بك[2] .

ويقابل هذا العدد من جانب الثوار عشرون ألف مقاتل مزودون بأربعين مدفعا ، وبعدد كبير من البنادق ، ويعتصمون بمناطق جبلية حصينة . فكانت فرصة الفوز أمام القوات المصرية والعثمانية ضئيلةً جدا . وهذا ما دعا شريف مكة إلى التروى وعدم القيام بأية عمليات حربية ضد الثوار ، وخصوصا وأن أهل عسير قد استطاعوا من قبل الاستيلاء على مكة وجده[3] .

وإذا كان شريفُ مكة حريصا على عدم خوض معارك حربية ضد قبائل عسير ، فان والى مصر كان أشد منه حرصا على ذلك ، ويبدو هذا من الكتاب الذى أرسله إلى اسماعيل صادق بك قائد الحمله المصرية فى أو أخر أغسطس سنة ١٨٦٥ حيث يقول :

« وإذا صدر إليكم تنبيهُ بالسفر إلى جهة ما أو بالهجوم ، ورأيتم فى ذلك خطرا ، فلاتعيروهم أذنا صاغية وتمهلوا فى تنفيذ طلباتهم . واعلموا جيدا أن أمراء وضباط الجانب الآخر (يقصد العثمانيين) أناسٌ غريبو الأطوار ، لايهتمون قيد شعرة إذا ما هلكتم جميعكم ، ولايسألون عنكم . فكونوا

Aff. Etrang. Corr. polit. S. Marie au Ministre. No. 212 (1)
24 Oct. 1865.

Aff. Etrang. Corr. Polit. S. Marie au Ministre. No. 212 (2)
Djeddah 24 Oct. 1865.

Aff. Etrng. Corr. polit. S. Marie au Ministre. No 7 (3)
Djeddah 21 Oct. 1865.

على حَذَرٍ وبصيرة واجتنبوا اتلاف الجنود واتعابهم[1] . .

ويحذره فى نهاية الكتاب أيضا من الدخول فى حرب جدية مع قبائل عسير ، وأن يتجنب القتال قدر المستطاع .

كما أرسل بكتاب آخر إلى شريف مكة لُفت نظره إلى ضرورة ابعاد القوات المصرية عن ميناء قنفذه ، لأن جوّه لايتلاءم مع الحالة الصحية للجنود المصريين ، وطالب بسحبهم فى الحال إلى منطقة أخرى أكثر ملاءمة لطبيعتهم[2] .

ويبدو من كل ماتقدم أن والى مصر أراد أن يوفق بين مصلحته وبين تنفيذ بنود فرمان سنة ١٨٤١ الذى نص على اعتبار الجيش المصرى جزءا من الجيش العثمانى ، وعلى وجوب مساعدة مصر للدولة العثمانية ، إذا ما طُلب منها ذلك فى أى وقت من الأوقات . أى أنه أراد أن يحافظ على نصوص هذا الفرمان من ناحيةالشكل ، لا من ناحية الجوهر . ولذا حرصت مصر على مساعدة الدولة العثمانية فى مختلف المناسبات دون أن تكبد نفسها خسائر كبيرة ، طالما كان فى مقدورها أمير تجنبها وتلافاها .

ولما كان شريف مكة — كما سبق أن ذكرت — قد اتخذ من سياسة التسويف والمماطلة هدفا يسعى لتحقيقه ، حتى لايدخل فى قتال مع الثوار فقد احتج بقلة عددمالديه من الجنود . وطلب من والى مصر تزويده بأورطتين سودانيتين علاوة على مالديه من جنود . فرفض والى مصر اجابة هذا الطلب لأنه لم يشأ أن يذهب فى مساعدته للباب العالى فى مسألة عسير إلى أبعد من هذا الحد . كما أنه كان يخشى على الحالة فى السودان جزاء سحب هاتين الاورطتين ، نظراً لقلة مالديه من القوات المصرية . ولذا يشير على قائد

---

(٤) محفظة سايرة . من الجناب العالى إلى إسماعيل صادق ، وثيقةبدون رقم ٦ ربيع آخر سنة ١٢٨٢ (أواخر أغسطس سنة ١٨٦٥) .

(٥) دفتر ٢٢ عابدين من الجناب العالى إلى سيادة الشريف أمير مكة المكرمة . وثيقة رقم ٨٦ فى ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٨٢ (سبتمبر سنة ١٨٦٥) .

قواته بالحجاز بتجاهل طلب شريف مكة ، وبأن ينفذ التعليمات السرية حرفيا وبكمال الدقة والعناية ، وألا يهتم بتعليمات الباب العالى إذا ما تعارضت مع تلك التعليمات[1] » .

وفى ١٤ ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ (سبتمبر ١٨٦٥) أرسل والى مصر إلى محمد بن عائض أمير عسير كتابا[2] يوضح له فيه ما تأمر به تعاليم الدين الإسلامى الحنيف من إطاعة ولى الأمر ، ويعده — فى حالة استجابته لنصحه — بأن يسعى لدى الباب العالى للحصول على عفوه وموافقته على تعيينه أميراً على عسير ، بعد أن يتنازل عن الأراضى والقبائل التى ضمها إليه . وفى ختام كتابه هذا يحذره من عاقبة تماديه فى العصيان بقوله :

« وإذا لم تقبلوا النصيحة الخيرية فى الدين ... فتكونون السبب فى سوق الجيوش المتكاثرة من أرض مصر القاهرة إلى تلك البقاع ، وخراب تلك الديار وسفك الدماء ... فالأولى الانقياد والطاعة قبل وقوع تلك الساعة[3] » .

وقد أظهر أمير عسير بعد أن تلقى هذا الخطاب ميلا إلى السلم والرجوع إلى حظيرة الباب العالى .

وعندما وجد والى مصر أن دعوته إلى السلم وجدت قبولا لدى أمير عسير ، بعث إليه بكتاب يبشره بقرب صدور فرمان سلطانى بمنحه رتبة أمير الأمراء والباشوية كما وعده من قبل[4] .

ويقابل هذا السعى من جانب والى مصر مسعىً آخر من قبل شريف مكة الذى كان يحاول التقليل من شأن الدور الذى قامت به مصر ، مظهراً للدولة

---

(١) محفظة سايرة من الجناب العالى إلى إسماعيل صادق بك . وثيقة رقم ٩٣ فى ١٣ ربيع ثان سنة ١٢٨٢ (أوائل سبتمبر سنة ١٨٦٥) .

(٢) و (٣) دفتر ٢٢ صادر عابدين من لدن الجناب الأعظم إلى محمد بن عائض أمير عسير . وثيقة رقم ٩٠ ص ٢٥ فى ١٤ ربيع ثان سنة ١٢٨٢ (سبتمبر سنة ١٨٦٥) .

(٤) دفتر ٢٢ عابدين من الجناب العالى إلى محمد بن عائض أمير عسير . وثيقة بدون رقم وبدون تاريخ .

العثمانية مدى ما يتمتع به من نفوذ روحى كبير وما له من سلطة قوية مكنته من حل مسألة عسير دون حاجة إلى تدخل عسكرى ، ليرتفع بذلك شأنه لدى الباب العالى . ولذا حفلت تقاريره التى كان يرسلها تباعا إلى الاستانه بالأمل القوى فى أن تنتهى تلك المشكلة بما يتفق ورغبات الباب العالى بفضل ما يبذله من جهود(١) .

وقد رأت الحكومة العثمانية — بناء على تلك التقارير — إيفاد الأمير لواء جرى باشا (أحد أعضاء لجنة الشورى العسكرية) إلى مكة لتبادل الرأى مع الشريف عبد الله بشأن ما يجب عليه اتخاذه من تدابير(٢) . وقد أساء هذا التصرف من قبل الحكومة العثمانية إلى والى مصر ، وخشى أن يخرج الأمر من يده ، وأن يتمكن شريف مكة بدبلوماسيته من حل النزاع وبذلك يتفوق نفوذه على نفوذ والى مصر فى الحجاز . ولذا يضج والى مصر بالشكوى لدى السلطان العثمانى ، موضحا له بأن أفضل حل لتلك المشكلة من غير سفك دماء أو اضاعة الكثير من الأموال ، أن يُترك له وحدُه أمر التفاوض مع أمير عسير . ويعبر والى مصر اسماعيل عن المرارة التى يشعر بها نتيجة لتصرفات شريف مكه بقوله :

« ولكن ما الحيلة وشريف مكة — مع الأسف — لايرى هذا الرأى، ولا يحبذ هذه الفكرة ، وإنما يبعث على التوالى بتلك التقارير المشحونة بالمعسول من الكلام والأمانى، أملا فى نوال المزيد من الاحترام والاكرام وكلما وجد هناك (أى فى الاستانة) من يُصغى لقوله ، أمعن فى خطته وأساليبه ، الأمرُ الذى لا يستطيع معه أن يكتم امتعاضه منه ولا يستطيع كذلك أن ينسب خطة سيادته إلى غير الاغراض الشخصية(٣) » .

---

(١) دفتر ٢٢ صادر عابدين من الجناب العالى إلى محمد بن عائض أمير عسير . وثيقة بدون رقم وبدون تاريخ .

(٢) دفتر ٢٢ صادر من الجناب العالى إلى كامل باشا . وثيقة رقم ١٢٨ فى ٥ جماد أول سنة ١٢٨٠٢ (أواخر سبتمبر سنة ١٨٦٥) .

(٣) المصدر السابق .

ويلفت والى مصر نظر الحكومة العثمانية إلى الاختلاف الواضح بين أعمال شريف مكة وبين آرائه وتذبذبه بين الإقدام والإحجام ، ويقرر بأن مثل هذا الرجل لايصح لمعالجة أمثال تلك الأمور الخطيرة(١) .

وفى نفس الوقت أرسل والى مصر مندوبا من قبله ويدعى يمنى أحمد أفندى إلى شبه جزيرة العرب لمقابلة أمير عسير والتفاوض معه سراً بشأن الوصول إلى اتفاق فيما بينهما ، على ألا يُعلن عن نتيجة تلك المفاوضات إلا إذا أسفرت عن نجاحها(٢) ، حتى لايضعُفْ مركزُه أمام شريف مكة وأمام الباب العالى .

ورغم جنوح أمير عسير للسلم ، فإن الباب العالى لم يسمح للقوات المصرية بالانسحاب من الأراضى الحجازية ، بل أصدر أمره بأن تظل تلك القوات مرابطة فى قنفذة ريثما يحسم الأمر بصفة نهائية ، فربما تتطور الأمور فجأة . ولا مناص إذن من بقاء القوات المصرية فترة أخرى من الزمن ، حيث لم يجد والى مصر بدا من الرضوخ لهذا الأمر(٣) .

وقد خشى والى مصر من قيام اضطرابات أخرى فى قلب شبه الجزيرة العربية — وخصوصا وأن الأحوال فى اليمن كانت غيرُ مستقرة ، وكانت العلاقةُ بينها وبين الدولة العثمانية سيئة — مما قد يتعذر معه سحب القوات المصرية من الأراضى الحجازية . فانتهز الوالى فرصة تجمع تلك القوات فى ميناء جدة ، وأخذ يُلحّ على الباب العالى فى سحب قواته بعد أن استقرت الأمور محتجا بأن بقاءَها خارج مصر فى مهمة حربية يُحمل الميزانية المصرية أموالا إضافية وخصوصاً وأن جملة تكاليف الحملة قد بلغت حتى ذلك

---

(١) المصدر السابق .

(٢) محفظة سايرة بدون رقم . من الجناب العالى إلى إسماعيل صادق بك . وثيقة بدون رقم فى ١٩ جماد أول سنة ١٢٨٢ (أكتوبر سنة ١٨٦٥) .

(٣) دفتر ٢٢ عابدين من الجناب العالى إلى الباب العالى . وثيقة رقم ١٤٦ فى ١٩ جماد أول سنة ١٢٨٢ (اكتوبر سنة ١٨٦٥) .

الوقت (أكتوبر سنة ١٨٦٥) أربعين ألف كيسه (٢٠٠ر٠٠٠ جنيه[١]) .

وفى ٧ شعبان سنة ١٢٨٢ (أواخر ديسمبر سنة ١٨٦٥) تلقى قائد القوات المصرية بالحجاز الأوامر من القاهرة بأن يشرع فوراً فى ترحيل الجنود النظامية إلى مصر أولا ، ثم تتلوها القوات غير النظامية[٢] . وقد تم انسحاب القوات المصرية من الحجاز فى يناير عام ١٨٦٦ بعد أن أمضت حوالى السنتين دون حرب أو قتال .

وتقديرا لما قام به والى مصر من خدمات لفض هذا النزاع ، أرسل الباب العالى جميل باشا (أحد المعاونين العسكريين فى الديوان السلطانى) إلى مصر يحمل خطابا شريفا يعبر فيه السلطان العثمانى عن شكره لاسماعيل على ما بذله من مساع موفقة لحسم مشكلة عسير دون إراقة دماء[٣] . كما تبودلت التهانى أيضاً بين الباب العالى وشريف مكة[٤] .

وفى ٢٨ شعبان سنة ١٢٨٢ (يناير سنة ١٨٦٦) أرسل والى مصر اسماعيل يهنىء محمد بن عائض أمير عسير فأوفد من قبله إلى أمير عسير من يدعى أحمد أفندى اليمنى ليبلغه تهانيه ويبسط له تفاصيل السياسة المشتركة بينهما فى المستقبل[٥] .

ولم تشر الوثائق إلى كنه تلك السياسة التى اعتزم والى مصر تنفيذها بالاشتراك مع أمير عسير . كما أنى لم أعثر على وثائق لتلك الفترة تنير لى الطريق وتوضح السياسة العربية التى انتوت مصرُ السير عليها فى المستقبل . ولكن الأحداث التاريخية التى مرت بمصر فى السنوات القلائل التى تلت

---

(١) دفتر ٢٢ عابدين من الجناب العالى إلى كامل بك القبوكتخدا . وثيقة رقم ١٩٥ فى ١٠ جماد ثانى سنة ١٢٨٢ (١ أكتوبر سنة ١٨٦٥) .

(٢) محفظة سايرة من الجناب العالى إلى اسماعيل صادق بك . وثيقة بدون رقم فى ٧ شعبان سنة ١٢٨٢ (أواخر ديسمبر سنة ١٨٦٥) .

(٣) الوقائع المصرية . العدد رقم ٦ فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥ .

(٤) Aff. Etrang. Corr. Polit & Marie au Ministre No. 212 Djeddah 24 Oct 1865.

(٥) دفتر ٢٢ عابدين (بند متفرقات) من اسماعيل باشا إلى محمد باشا ابن عائض أمير عسير . وثيقة بدون رقم ص ٩٣ فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٨٢ (يناير سنة ١٨٦٦) .

ثورة عسير تبين لنا أن والى مصر لم يُولى السياسة العربية الخالصة اهتماماً كبيراً ، حتى لا يصطدم بالباب العالى وبالدول الأوربية كما حدث أيام محمد على . بل إن سياسة مصر فى ذلك الوقت قد اتخذت وجهة أفريقية ، ولو أن توسع مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر قد أدخل فى حوزتها مراكز عربية تجارية هامة مثل هرر وسواكن ومصوع وغيرها .

وإذا كانت سياسة مصر العربية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر قد وجدت معارضة من قبل الحكومة الإنجليزية ، فإن سياسة مصر الأفريقية أيضاً لم تقابل من انجلترا بعين الارتياح وخصوصاً عندما بدأ النفوذ المصرى يتقدم على الساحل الصومالى نحو الجنوب . وظلت انجلترا تتحين الفرص للقضاء على امبراطورية مصر الأفريقية ، كما قضت على امبراطوريتها الغربية من قبل . وقد واتتها الفرصة ، عام ١٨٨٢ حيث تمكنت من احتلال مصر ، ثم ارغامها على الانسحاب من السودان بعد ذلك بسنوات قلائل .

محمد محمود السروجى